

Distr.: General  
24 February 2017  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة السابعة والعشرون  
١٢-١ أيار/مايو ٢٠١٧

تقرير وطني مقدّم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان ٢١/١٦\*

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

\* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-01935(A)



\* 1 7 0 1 9 3 5 \*

## أولاً - مقدمة

- ١- ترحب المملكة المتحدة بالجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لسجلها في مجال حقوق الإنسان. ويشكل الاستعراض الدوري الشامل عملية بناء تفيد الدول في التعلم وفي الحصول على المساعدة بعضها من بعض في مجال حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة تماماً بالاستعراض الدوري الشامل وبتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.
- ٢- وفي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، صوت شعب المملكة المتحدة لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي. غير أن المملكة المتحدة ستبقى صديقاً حميماً وحليفاً وشريكاً تجارياً لجيرانها الأوروبيين؛ ودولة منفتحة على الخارج، مستعدة لنشاط الأعمال، وملتزمة بالسلام والأمن وداعماً رئيسياً للنظام القائم على القواعد الدولية. وإذ تشير المملكة المتحدة إلى الاحتفال في عام ٢٠١٥ بالذكرى السنوية الـ ٨٠٠ لإصدار الميثاق الأعظم، فإنها ملتزمة بالحفاظ على دورها العالمي القوي في مجال حقوق الإنسان، وتواصل الامتثال لالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وستتخذ المملكة المتحدة أيضاً إجراءات لمعالجة انتهاكات هذه الحقوق. ويشمل ذلك، كما أوضحت رئيسة الوزراء تيريزا ماي في خطابها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، العمل مع الأمم المتحدة من أجل صياغة استجابة عالمية لمشكلة الهجرة الجماعية، والحد من خطر الإرهاب الدولي، والقضاء المبرم على الرق المعاصر، والدفاع عن حقوق النساء والبنات، ومناهضة العنف الجنسي في حالات النزاع.
- ٣- ولا تزال حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بإصلاح الإطار المحلي لحقوق الإنسان. وسنواصل النظر في شرعة الحقوق بمجرد أن نعرف ترتيبات خروجنا من الاتحاد الأوروبي وستشاور على نحو كامل بشأن مقترحاتنا ونحن لدينا معرفة كاملة بالواقع الدستوري الجديد الذي ستحدثه هذه الترتيبات.

## ثانياً - المنهجية وعملية المشاورات

- ٤- هذا التقرير يُكْمَل التقارير الدورية<sup>(٤)</sup> التي قدمتها المملكة المتحدة منذ عام ٢٠١٢، ويقدم لمحة عامة عن التطورات الرئيسية التي حصلت منذ عملية الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٢ وتقرير منتصف المدة لعام ٢٠١٤<sup>(٥)</sup>. ويتضمن التقرير إسهامات مقدّمة من إدارات حكومة المملكة المتحدة، والإدارات المفوضّة، وأقاليم ما وراء البحار (عن طريق وزارة الخارجية والكمونولث)، والأقاليم التابعة للتاج البريطاني. ويعرض مرفق منفصل موقف المملكة المتحدة الحالي بشأن التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل من عام ٢٠١٢ باستخدام تصنيف مبسط لكل توصية إما على أنها "توصية مؤيَّدة" أو على أنها "توصية محاط بها علماً".
- ٥- وخلال إعداد هذا التقرير، تشاورت حكومة المملكة المتحدة والإدارات المفوضّة مع لفييف من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقامت عملية المشاورات إلى حد كبير على أحداث التشاور التالية التي نظمتها الجهات المعنية صاحبة المصلحة: في لندن، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استضافته حكومة المملكة المتحدة؛ وفي كارديف، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استضافته حكومة ويلز؛ وفي غلاسغو، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استضافته الحكومة الاسكتلندية. وعقدت السلطة التنفيذية لآيرلندا الشمالية سلسلة من الاجتماعات الثنائية مع منظمات شتى خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. والمواضيع المتناولة في هذا التقرير تعكس إلى حد كبير نتائج عملية التشاور.

## ثالثاً- الإطار العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ولمكافحة التمييز

### ألف- قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان

٦- لا تزال المملكة المتحدة طرفاً في سبع<sup>(٦)</sup> من معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما أنها ما زالت تفي بالتزاماتها بموجب البروتوكولات الاختيارية التي صدّقت عليها<sup>(٧)</sup>. وتقوم حكومة المملكة المتحدة حالياً أيضاً بمراجعة تحفظاتها على معاهدات الأمم المتحدة فيما يتعلق بأقاليم ما وراء البحار؛ وسيجري مراجعة التحفظات المسجلة فيما يتعلق بالمملكة المتحدة والأقاليم التابعة للتاج البريطاني خلال عملية تقديم التقارير الدورية القادمة بموجب كل معاهدة<sup>(٨)</sup>.

٧- ونظرت حكومة المملكة المتحدة في موقفها بشأن قبول حق الأفراد في تقديم التماسات إلى الأمم المتحدة خارج نطاق البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(٩)</sup>، وخلصت إلى أن مزايا إجراء تقديم البلاغات لا تزال غير واضحة. فعملية الأمم المتحدة ليست آلية للاستئناف، ولا يمكنها أن تنقض قرارات المحاكم المحلية، ولا يمكن أن تفضي إلى صدور قرار واجب الإنفاذ بمنح تعويض لصاحب الالتماس. والمملكة المتحدة طرف في 'الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية' التابعة لمجلس أوروبا، ولذلك يمكن بالفعل للناس في المملكة المتحدة الاستفادة من إجراء تقديم دعاوى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا<sup>(١٠)</sup>. ويفيد تحليل الإحصاءات لعام ٢٠١٥ الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأنه كانت توجد ٨٣٤ ٦٤ دعوى قيد النظر في نهاية عام ٢٠١٥: ولم يكن سوى ٢٥٦ منها (حوالي ٠,٤ في المائة) دعاوى ضد المملكة المتحدة. وفي نهاية عام ٢٠١٥، لم تكن المملكة المتحدة مسؤولة إلا عن ١٩ (٠,٢ في المائة) مما مجموعه ٦٥٢ ١٠ حكماً بانتظار التنفيذ من أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المعروضة على لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا.

٨- ونظرت حكومة المملكة المتحدة في موقفها بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم<sup>(١١)</sup>. ففيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ترى حكومة المملكة المتحدة أن إطارها المحلي الحالي يمنع بالفعل عمليات التوقيف التعسفية، ويحظر التعذيب والمعاملة المهينة، ويُضخّع وكالات الأمن والاستخبارات للمساءلة. وفيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ترى حكومة المملكة المتحدة أن حقوق العمال المهاجرين محمية بالفعل في التشريعات المحلية، بما في ذلك في إطار قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ وقانون المساواة لعام ٢٠١٠. ولذلك، فإن موقف حكومة المملكة المتحدة غير واضح بخصوص مزايا التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٩- وفي حين ينبغي النظر بشكل منفصل في الأحكام المحددة لكل معاهدة، لا تزال حكومة المملكة المتحدة ترى أن الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان بموجب معاهدات الأمم المتحدة التي صدقت عليها المملكة المتحدة تسري بالدرجة الأولى داخل إقليم الدولة وليس لها أثر خارج الإقليم<sup>(١٢)</sup>. وفيما يتعلق بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أشارت حكومة المملكة المتحدة علناً إلى أنها، قبل الشروع في عمليات عسكرية

خارجية كبيرة، تنوي تعطيل العمل بهذه الاتفاقية، حيثما يكون ذلك مناسباً في الظروف المحددة للعملية المعنية. وينبغي أن يكون أي تعطيل للعمل بالاتفاقية مبرراً وألا يشمل سوى بعض موادها. وسواء حصل هذا التعطيل أم لا، ستبقى القوات المسلحة للمملكة المتحدة خاضعة لمبدأ سيادة القانون في جميع الأوقات، بما في ذلك القانون الجنائي المحلي للمملكة المتحدة وكذلك، عند الاقتضاء، قانون النزاعات المسلحة<sup>(١٣)</sup>. وفي أي جزء من العالم يُدعى فيه أن فرداً من أفراد القوات المسلحة للمملكة المتحدة قد ارتكب جريمة في إطار خدمته، سيُجرى، وفقاً لذلك، تحقيق قد يفضي إلى المقاضاة أمام محكمة عسكرية عملاً بقانون القوات المسلحة لعام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠١٣، أكدت المحكمة العالية أن فريق الادعاءات التاريخية المتعلقة بالعراق، الذي أنشئ لدعم التحقيقات التي تقودها الشرطة العسكرية، يستوفي اشتراط الاستقلالية المنصوص عليه في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويجري بانتظام نشر الإحصاءات المتعلقة بمجموع عمل هذا الفريق على البوابة الإلكترونية لحكومة المملكة المتحدة GOV.UK؛ ويتوقع الفريق الانتهاء من عمله بحلول عام ٢٠١٩. وعملية نورث مور هي تحقيق منفصل تقوده الشرطة الملكية العسكرية في الادعاءات المقدّمة القوات المسلحة للمملكة المتحدة والناشئة عن عملياتها في أفغانستان؛ وحتى الآن<sup>(١٤)</sup>، ورد ٦٤٦ ادعاء، وأوقف النظر أو أوصي بوقفه في ١٤٦<sup>(١٥)</sup> من هذه الحالات. وفي حالة منفصلة، عُين قاض متقاعد من المحكمة العالية لإجراء تحقيقات بشأن الوفيات في العراق تتعلق بملابسات وفاة ستة أشخاص، مع القيام لاحقاً بالتحقيق في حالات أخرى؛ وقد انتهى التحقيق في أربع من هذه الحالات ونُشرت تقارير عن استنتاجاته.

١٠- ووقعت المملكة المتحدة على اتفاقية اسطنبول في عام ٢٠١٢<sup>(١٦)</sup>. وتتطلب الأحكام الجديدة المتعلقة بالولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية وجود تشريعات رئيسية سيؤثر سنها وتنفيذها في الجدول الزمني للتصديق على الاتفاقية.

## باء- الإطار القانوني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ولمكافحة التمييز على الصعيد الوطني

١١- لا يزال حالياً الإطار المحلي للمملكة المتحدة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ولمكافحة التمييز<sup>(١٧)</sup> قائماً كما هو مبين في الوثيقة الأساسية لعام ٢٠١٤<sup>(١٨)</sup>، وهكذا فهو يقوم إلى حد كبير على قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ وقانون المساواة لعام ٢٠١٠.

١٢- وأظهر تقييم لقانون المساواة لعام ٢٠١٠ في مرحلة ما بعد التشريع، نُشر في عام ٢٠١٥، أن هذا القانون حقق إلى حد كبير لجميع الفئات المحمية حماية أقوى من التمييز؛ ولا توجد أي خطط حالية لبدء العمل المتعلق بالفوارق الاجتماعية - الاقتصادية الوارد في الجزء ١ من هذا القانون. وتعزز حكومة المملكة المتحدة إجراء مشاورات عامة بشأن أجمع طريقة لتنفيذ حظر قانوني للتمييز الطبقي<sup>(١٩)</sup>.

١٣- وفي آيرلندا الشمالية، نص اتفاق ستورمونت هاوس المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، في جملة تدابير، على إنشاء وحدة مستقلة للتحقيقات التاريخية من أجل المضي قدماً في إجراء تحقيقات في الحالات المتعلقة المنصبة على الوفيات المتصلة بالقتل<sup>(٢٠)</sup>. وقد أشارت حكومة المملكة المتحدة إلى أنه سيتاح مبلغ ١٥٠ مليون جنيه إسترليني من التمويل الإضافي

للمؤسسات الجديدة من أجل التعامل مع الماضي بطريقة متوازنة ومتناسبة. وعقب اتفاق "البداية الجديدة" المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، جرى تحديد مجالات أرضية مشتركة في آيرلندا الشمالية بشأن المؤسسات التاريخية. وستواصل حكومة المملكة المتحدة العمل مع الأطراف في آيرلندا الشمالية ومع جماعات الضحايا وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة من أجل البحث عن تسوية تتيح إمكانية إنشاء هيئات اتفاق ستورمونت هاوس. وتدرك حكومة المملكة المتحدة أيضاً أهمية حقوق الإنسان في اتفاق بلفاست المبرم في نيسان/أبريل ١٩٩٨ وهي لا تزال ملتزمة بهذا الاتفاق؛ كما أنها مستعدة للنظر في مقترحات لوضع شرعة للحقوق خاصة بآيرلندا الشمالية إذا تسنى تحقيق توافق آراء بالقدر الكافي.

١٤- وفي اسكتلندا، يتضمن برنامج الحكومة الاسكتلندية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ التزاماً بإدماج حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة ضمن إطار الأداء الوطني لاسكتلندا. وكجزء من واجبات الحكومة الاسكتلندية المحددة المتعلقة بالمساواة، يقع على الوزراء الاسكتلنديين واجب نشر مقترحات لمساعدة السلطات العامة الاسكتلندية على الاضطلاع اضطلاعاً أفضل بواجبها المتعلق بالمساواة في القطاع العام، والإبلاغ عن التقدم المحرز في هذا المجال. ووضعت الحكومة الاسكتلندية المشروع الوطني الاسكتلندي لتحسين المساواة من أجل تنفيذ مقترحات الوزراء الاسكتلنديين. كما تعهدت الحكومة الاسكتلندية بالأخذ بفرص واجب اجتماعي - اقتصادي على الهيئات العامة في عام ٢٠١٧.

## رابعاً- الإنجازات، وأفضل الممارسات، والتحديات والمعوقات

### ألف- الحقوق المدنية والسياسية

#### مكافحة العنف ضد النساء والبنات<sup>(٢١)</sup>

١٥- استحدثت حكومة المملكة المتحدة جرائم محددة متعلقة بالتحرش وبالزواج القسري وبعدم الحماية من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وإنتاج المواد الإباحية بدافع الانتقام، فضلاً عن جريمة جديدة متعلقة بإساءة المعاملة المنزلية لاستيعاب سلوك الإكراه أو السيطرة في علاقة حميمة أو أسرية. كما نفذت حكومة المملكة المتحدة على الصعيد الوطني نظام إصدار أوامر الحماية من العنف المنزلي ونظام الكشف عن حوادث العنف المنزلي، واستحدثت أوامر الحماية من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ومبدأ إلزامية واجب الإبلاغ عن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، كما أنها عززت تدابير التعامل مع مرتكبي الجرائم الجنسية أو من يشكلون خطر ارتكاب إيذاء جنسي. والمساعدة القانونية المدنية متاحة لمن يلتمسون الحماية من العنف المنزلي، مثل طلب إصدار أمر بعدم التحرش، أو أمر بشغل المسكن، أو أمر بالحماية من الزواج القسري، أو أمر بالحماية من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. والمساعدة القانونية المدنية متاحة أيضاً فيما يتعلق بمسائل خاصة متصلة بقانون الأسرة، مثل أوامر الترتيبات المتعلقة بالأطفال بين الأزواج المنفصلين، في حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث عنف منزلي أو اعتداء على الأطفال.

١٦- وفي آيرلندا الشمالية، نشرت السلطة التنفيذية في آذار/مارس ٢٠١٦ استراتيجية لفترة سبع سنوات بعنوان "وقف أفعال العنف والاعتداءات المنزلية والجنسية في آيرلندا الشمالية". ويعتبر قانون عام ٢٠٠٣ المتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية هذا التشويه غير قانوني.

وينص قانون الجرائم الخطيرة لعام ٢٠١٥ على إصدار أوامر الحماية من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. ويمارس مهنيو الرعاية الصحية والاجتماعية عملهم وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعددة الوكالات للممارسات المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، التي نُشرت في تموز/يوليه ٢٠١٤. ويوفر برنامج دعم الأشخاص ١٣ مأوى في جميع أنحاء آيرلندا الشمالية؛ ويتجاوز التمويل الكلي السنوي ٦،٤ ملايين جنيه إسترليني. وتتاح خدمة خط هاتفي لتقديم المساعدة على مدار ٢٤ ساعة بشأن العنف المنزلي والجنسي.

١٧- وفي اسكتلندا، تقوم الحكومة الاسكتلندية بإعداد نصوص تشريعية لاستحداث جريمة محددة متعلقة بالعنف المنزلي خلال السنة البرلمانية الجارية وتنفيذ استراتيجية "المساواة في الأمن" الاسكتلندية لمواجهة جميع أشكال العنف ضد النساء والبنات. واستحدث القانون الاسكتلندي لعام ٢٠١١ المتعلق بالزواج القسري وما إلى ذلك (الحماية والاختصاص القضائي) أمراً مديناً للحماية من الزواج القسري يشكل خرقه جريمة جنائية، كما أن قانون عام ٢٠١٤ المتعلق بالسلوك المناوئ للمجتمع وبالجريمة والعمل الشرطي قد جرم إجبار أي شخص على الزواج. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، نُشرت خطة العمل الوطنية الاسكتلندية لمنع واستئصال ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

١٨- وفي ويلز، يهدف قانون (ويلز) لعام ٢٠١٥ المتعلق بالعنف ضد المرأة والعنف المنزلي والعنف الجنسي إلى تركيز اهتمام القطاع العام على منع هذه الممارسات. وأنشأت حكومة ويلز الإطار التدريبي الوطني لويلز بشأن العنف ضد النساء والبنات.

### مكافحة الرق والاتجار بالأشخاص<sup>(٢٢)</sup>

١٩- استحدثت حكومة المملكة المتحدة قانون مكافحة الرق المعاصرة لعام ٢٠١٥ من أجل التصدي للرق المعاصر، بما في ذلك اعتماد السّجن المؤبد كعقوبة قصوى للجنّة وتعزيز الدعم والحماية للضحايا. ويتضمن هذا القانون أحكاماً بشأن ضمان الشفافية في تدابير سلاسل الإمداد لمؤسسات الأعمال التجارية وبشأن استقلالية المفوض المعني بمكافحة الرق. وتحدد استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الرق المعاصر لعام ٢٠١٤ نهجاً شاملاً لمعالجة مشكلة الرق المعاصر. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، أعلن رئيس الوزراء عن إنشاء فرقة عمل جديدة لتسريع وتيرة التقدم في معالجة مشكلة الرق وتعهّد بتوفير تمويل إنمائي قدره ٥،٣٣ مليون جنيه إسترليني لمنع الرق، بما في ذلك صندوق ابتكاري لدعم النهج الجديدة لمعالجة مشكلة الرق ميزانيته ١١ مليون جنيه إسترليني وصندوق لحماية الأطفال من الاتجار ميزانيته ٣ ملايين جنيه إسترليني. كما التزمت حكومة المملكة المتحدة بتخصيص مبلغ ٥،٨ ملايين جنيه إسترليني لإحداث تحوّل في تصدّي الشرطة لهذه الجريمة المعقدة المتعددة الأوجه. ودافعت حكومة المملكة المتحدة بنجاح عن مسألة الأخذ بالهدف ٨-٧ من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الرامي إلى القضاء على الرق المعاصر، وصدقت على البروتوكول الملحق باتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل الجبري.

٢٠- وفي آيرلندا الشمالية، يوجد اشتراط قانوني بأن تقدّم وزارة العدل الدعم والمساعدة إلى الضحايا المحتملين للاتجار بالأشخاص في إطار آلية الإحالة الوطنية، بمن فيهم جميع ضحايا الرق المعاصر. ويعزز قانون (آيرلندا الشمالية ل) عام ٢٠١٥ المتعلق بالاتجار بالبشر واستغلالهم (القضاء الجنائي ودعم الضحايا) الحماية والدعم لضحايا الاتجار بالبشر والرق. وتُلزم المادة ١٢ من هذا القانون وزارة العدل بإعداد استراتيجية سنوية بشأن الاتجار بالبشر والرق المعاصر.

وينبغي أن يعتبر الصندوق الاستئماني للرعاية الصحية والاجتماعية جميع الأطفال والأحداث الذين يشتهر بأنهم كانوا ضحايا الاتجار بهم أطفالاً بحاجة إلى الرعاية والحماية بموجب المادة ١٨ من نظام (آيرلندا الشمالية ل) حماية الطفل لعام ١٩٩٥.

٢١- وفي اسكتلندا، فإن قانون (اسكتلندا ل) عام ٢٠١٥ المتعلق بالاتجار بالبشر واستغلالهم يوطد ويعزز أحكام القانون الجنائي المناهضة لمكافحة الاتجار بالبشر واستغلالهم، ويستحدث السجن المؤبد كعقوبة قصوى للجناة ويحسن الدعم والحماية للضحايا من البالغين والأطفال. ويُقدّم الدعم إلى الأطفال من خلال نظام حماية الطفل ويُمنح الأطفال المؤهلون الدعم الإضافي المتمثل في توفير وصي مستقل لضحايا الاتجار بالأطفال. ويُلزم قانون (اسكتلندا ل) عام ٢٠١٤ المتعلق بالضحايا والشهود الاسكتلندية بتوجيه انتباه ضحايا الجريمة إلى قانون اسكتلندا لحماية الضحايا، الذي يتضمن معلومات بشأن الحصول على التعويض وهو متاح بعدد من اللغات. ولا يتوقف الحصول على المساعدة القانونية فيما يتعلق ببعض مسائل الاتجار بالبشر على الاعتراف الرسمي بوضع الضحية.

٢٢- وفي ويلز، يتضمن قانون (ويلز ل) عام ٢٠١٥ المتعلق بالعنف ضد المرأة والعنف المنزلي والعنف الجنسي، أحكاماً لمعالجة مسائل العنف القائم على الشرف، والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. واستحدث الإطار التدريبي الوطني لحكومة ويلز بشأن العنف ضد النساء والبنات معياراً للتدريب بخصوص هذه المسائل عبر الخدمة العامة في ويلز. ويوفر فريق ويلز لقيادة عملية مكافحة الرق القيادة الاستراتيجية لأعمال مناهضة الرق في ويلز.

### مكافحة التمييز وجرائم الكراهية<sup>(٢٣)</sup>

٢٣- أطلقت حكومة المملكة المتحدة في عام ٢٠١٦ خطة عمل جديدة لمكافحة جريمة الكراهية. وتشمل التدابير المتخذة إجراءات متعلقة بالتعليم، وبالتصدّي لجريمة الكراهية في المجتمعات المحلية، وزيادة مستوى الإبلاغ عنها، وتحسين الخدمات المقدمة إلى الضحايا والشهود، وتحسين فهم جريمة الكراهية. واعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠١٧، سيتعين على جميع قوات الشرطة أن تقدّم بيانات مصنفة بشأن جرائم الكراهية الدينية. وقد أظهرت الإحصاءات حدوث زيادة في الجرائم المتسمة بشدة الكراهية العنصرية والدينية وذلك في تموز/يوليه ٢٠١٦ بالمقارنة مع العام السابق. غير أنه لا ينبغي تفسير ذلك باعتباره زيادة مطلقة في جرائم الكراهية المرتكبة؛ فمن الأرجح أن يكون ناجماً عن عدد من العوامل، منها زيادة مستوى التدخل الاستباقي للشرطة وحدثت زيادة في عدد تقارير المارة وزيادة الوعي بطبيعة جريمة الكراهية كنتيجة لارتفاع مستويات التغطية الإعلامية. وقد اكتُشف لاحقاً أن بعض الجرائم المبلغ عنها باعتبارها جرائم كراهية لم يكن للدافع وراء ارتكابها أي صلة بالكراهية.

٢٤- وفي آيرلندا الشمالية، لا تزال السلطة التنفيذية تمضي قدماً في إجراءات التصدّي لجريمة الكراهية في إطار استراتيجية المساواة العرقية، والجوانب ذات الصلة من استراتيجية "النّين معاً" مجتمعات متحدة". وبشكل هذا العمل جزءاً من عملية معالجة المشاكل الاجتماعية الأوسع نطاقاً التي تجدها في نهاية المطاف تعبيراً عنها في شكل الطائفية وجريمة الكراهية العنصرية. وتشتمل "استراتيجية ضمان سلامة المجتمعات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧" التي وضعتها وزارة العدل على التزام بالتصدّي لجميع أشكال جريمة الكراهية عن طريق الوقاية والتوعية والتثقيف والدعم للضحايا والمجتمعات المحلية؛ وترأس وزارة العدل أيضاً "فريقاً لتنفيذ إجراءات مواجهة جريمة الكراهية" يضم وكالات متعددة.

٢٥- وفي اسكتلندا، استثمرت الحكومة الاسكتلندية منذ عام ٢٠١٢ أكثر من ١٠٠ مليون جنيه إسترليني لتعزيز المساواة والتصدي للتمييز، وهي تواصل العمل بشكل وثيق مع المنظمات الشريكة من أجل النهوض برؤية "اسكتلندا واحدة". وإلى جانب مشروع الميزانية، تنشر الحكومة الاسكتلندية سنوياً بياناً بشأن ميزانية المساواة. وأنشأت الحكومة الاسكتلندية فريقاً استشارياً مستقلاً معنياً بجريمة الكراهية وبالتحيز وبتماسك المجتمع، نُشر تقريره في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وقبلت الحكومة الاسكتلندية توصياته وتعمل أيضاً من أجل تحسين عملية جمع البيانات بغية فهم نطاق جريمة الكراهية وحدتها فهماً أفضل.

٢٦- وفي ويلز، أُطلق في أيار/مايو ٢٠١٤ "إطار عمل لمواجهة الجرائم والحوادث المتعلقة بالكراهية". ويُبرز هذا الإطار التزام حكومة ويلز بالتصدي للمواقف العنصرية والتحيز. ويتضمن الإطار ثلاثة أهداف هي الوقاية، ودعم الضحايا، وتحسين استراتيجية المواجهة المتعددة الوكالات. ومنذ عام ٢٠١٤، قدمت حكومة ويلز التمويل إلى هيئة سيمرو لدعم الضحايا من أجل تسيير المركز الوطني للإبلاغ عن جريمة الكراهية ودعم ضحاياها.

### حماية حقوق الإنسان ومواجهة الإرهاب

#### امثال تدابير مكافحة الإرهاب لمعايير حقوق الإنسان<sup>(٢٤)</sup>

٢٧- ترى حكومة المملكة المتحدة أن تدابيرها لمكافحة الإرهاب تمثل للالتزامات الدولية للمملكة المتحدة في مجال حقوق الإنسان. ويتطلب قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ وجوب تفسير جميع التشريعات وتنفيذها، قدر الإمكان، بطريقة تتوافق مع الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات. وعلاوة على ذلك، يحظر على أي سلطة من السلطات العامة أن تتصرف على نحو لا يتوافق مع الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات، إلا عندما يكون مطلوباً منها أن تفعل ذلك بموجب قانون يصدره برلمان المملكة المتحدة أو عندما تقوم بتنفيذ تشريعات يكون منطوقها غير متوافق مع الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات. كما يستعرض 'المراجع المستقل للتشريعات المتعلقة بالإرهاب' قوانين مكافحة الإرهاب استعراضاً منتظماً. وتوضح الإرشادات القانونية للشرطة أنه لا يجوز اعتبار عرق شخص ما أو دينه أو معتقده أساساً معقولاً للاشتباه في كونه إرهابياً ولا ينبغي أبداً اعتباره سبباً لتوقيف الشخص وتفتيشه أو احتجازه. وخلص المراجع المستقل للتشريعات المتعلقة بالإرهاب، في تقريره الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، إلى أن الإحصاءات لا تشكل دليلاً على أن الصلاحيات المخولة بموجب الملحق ٧ لقانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٠ (صلاحية التوقيف والاستجواب والاحتجاز) يجري استخدامها على نحو متسم بالتمييز العنصري.

٢٨- ولا تزال ثمة آليات فعالة يمكن في إطارها مساءلة وكالات الأمن والاستخبارات في المملكة المتحدة، وهذه تشمل محكمة سلطات التحقيق، واللجنة البرلمانية للاستخبارات والأمن. ومحكمة سلطات التحقيق هي محكمة مستقلة تفصل في المطالبات والشكاوى المقدمة بشأن التدخل غير القانوني من جانب الهيئات العامة، بما في ذلك وكالات الأمن والاستخبارات؛ ويجوز لمحكمة سلطات التحقيق أن تأمر بوقف الإجراءات المعنية وأن تلغي الأذون الممنوحة وتأمّر بإتلاف المواد وبمنح التعويضات. وتضم اللجنة البرلمانية للاستخبارات والأمن أعضاء من مجلسي البرلمان؛ وتراقب نفقات وكالات الأمن والاستخبارات وسياساتها وإدارتها. وتعمل حكومة المملكة المتحدة بشكل بناء مع اللجنة البرلمانية للاستخبارات والأمن من أجل كفاءة نشر أكبر عدد ممكن من تقاريرها التي يمكن نشرها.



٢٩- ويخول قانون العدالة والأمن لعام ٢٠١٣ للمحاكم العالية الدرجة في جميع أنحاء المملكة المتحدة تطبيق "إجراءات الأدلة السرية" في القضايا المدنية التي تنطوي على مواد حساسة من شأن الكشف عنها أن يضر بالأمن الوطني<sup>(٢٥)</sup>. ولا تزال هذه العملية تتضمن ضمانات قضائية قوية، ويخضع استخدامها لرصد دقيق من قِبل حكومة المملكة المتحدة في شكل تقارير سنوية علنية تُقدم إلى برلمان المملكة المتحدة. وتُظهر الإحصاءات أن إجراءات الأدلة السرية هذه لم تُستخدم إلا في بضع حالات خلال السنوات الثلاثة الماضية.

*استخدام إجراءات "التوقيف والتفتيش" (٢٦)*

٣٠- في آب/أغسطس ٢٠١٤، أطلقت حكومة المملكة المتحدة "نظام أفضل استخدام لإجراءات التوقيف والتفتيش" وبموجبه يتعين على قوات الشرطة أن ترصد تأثير إجراءات التوقيف والتفتيش، ولا سيما على الشباب وجماعات السود والآسيويين والأقليات الإثنية. ويمكن تقديم الشكاوى بشأن استخدام الشرطة لصلاحيات التوقيف والتفتيش إلى اللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة.

٣١- وفي اسكتلندا، ألغت الشرطة الاسكتلندية الإجراءات غير المنصوص عليها في القانون لتوقيف وتفتيش الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٢ سنة. كما وضعت الحكومة الاسكتلندية تشريعات لضمان أن تنشر الشرطة بيانات مصنفة بشأن إجراءات التوقيف والتفتيش.

*الترحيل مع توفير ضمانات (٢٧)*

٣٢- ترى حكومة المملكة المتحدة أنه ينبغي أن يكون بإمكانها ترحيل المواطنين الأجانب الذين يشكلون خطراً على الأمن الوطني إلى البلدان التي توجد فيها ضمانات يمكن التحقق منها بأنهم لن يتعرضوا للتعذيب. وقد خلصت محاكم المملكة المتحدة هي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى أن استخدام الضمانات الدبلوماسية يشكل خياراً مناسباً وقانونياً لضمان سلامة الأشخاص المرَّحلين. والمعلومات المتعلقة بـ "مذكرات التفاهم بشأن الترحيل مع ضمانات" بين المملكة المتحدة وبلدان أخرى (هي إثيوبيا والأردن والجزائر ولبنان والمغرب) متاحة للجمهور على الموقع الشبكي لحكومة المملكة المتحدة.

*معاملة المحتجزين (٢٨)*

٣٣- لا تزال مرافق الاحتجاز في جميع أنحاء المملكة المتحدة تخضع بشكل روتيني ومستقل للرصد من جانب أعضاء الآلية الوقائية الوطنية التي أنشأتها المملكة المتحدة منذ عام ٢٠٠٩ بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

*إنكلترا وويلز*

٣٤- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نشرت حكومة المملكة المتحدة المقترحات المعنونة "سلامة السجون وإصلاحها" التي تحدد الخطوات التي ستتخذها حكومة المملكة المتحدة لجعل السجون مكاناً يضمن السلامة والإصلاح، وذلك بوسائل منها استثمار أموال إضافية وتعويض طرق العمل من خلال استحداث آلية جديدة لإطلاق إجراءات التدخل الطارئ من جانب

وزير العدل، وعن طريق بناء سجون جديدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، استعرضت حكومة المملكة المتحدة سياستها المتعلقة برعاية المجرمين من مغايري الهوية الجنسية وإدارة شؤونهم وخلصت إلى أن معاملة الأشخاص حسب نوع الجنس الذي يرون فيه أنفسهم وليس نوع جنسهم المعترف به قانونياً هي أسلم وأنجح نهج لاتخاذ مجموعة من القرارات، بما في ذلك قرار إيداعهم في البداية في سجون الذكور أو الإناث. كما تجرى منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ مراجعة مستقلة لتمثيل جماعات السود والآسيويين والأقليات الإثنية في نظام القضاء الجنائي (مراجعة لامي)، ومن المتوقع ظهور نتائجها في عام ٢٠١٧.

٣٥- ولا يزال السجناء يتمتعون بحقوق، مثل الاتصال بمحام وتلقي الدعم في حالة وجود مشكلة تتعلق بالصحة العقلية. غير أنه يجوز إبعاد السجناء عن الرفقة (أي فصلهم) عندما يكون ذلك ضرورياً لأسباب تتعلق بالحفاظ على النظام أو عندما يعتبر من المنافي للسلامة إبقاء السجناء في المكان العادي وعندما تفشل الجهود الرامية إلى ضبط سلوكه في المكان العادي. كما يجوز إبعاد السجناء عن الرفقة عقب الحكم عليهم بعقوبة الحبس الانفرادي لارتكاب مخالفة يعاقب عليها بعقوبة تأديبية بموجب قواعد السجون. وعند الاقتضاء، يكون عزل السجناء لأقصر مدة ممكنة، باعتباره ملاذاً أخيراً. ولكن السجناء الذين يجري عزلهم يستفيدون من خدمات الاستحمام والمكالمات الهاتفية والزيارات وحصص الرياضة اليومية. ويجري الموظفون ومهنيو الرعاية الصحية عمليات تفتيش متكررة ومنتظمة طوال النهار والليل لضمان سلامة السجناء الذين يجري عزلهم.

٣٦- وتقوم حكومة المملكة المتحدة بتحديث منظومة السجون لجعلها أقل اكتظاظاً وأفضل قدرة على معالجة حالات العود. ومنذ ١ شباط/فبراير ٢٠١٥، تشتمل التدابير الأخرى الرامية إلى المساعدة في تقليص حالات العود على خضوع جميع المجرمين المفرج عنهم بعد قضاء عقوبات حبس قصيرة المدة للإشراف على وضعهم داخل المجتمع لمدة ١٢ شهراً؛ كما يحصل معظم المجرمين على دعم مستمر من جانب مقدم للخدمات منذ لحظة احتجازهم حتى الإفراج عنهم وعودتهم إلى المجتمع، وذلك على سبيل المثال عن طريق تلقي المساعدة والإحالات الضرورية للحصول على السكن والعمل والتدريب.

٣٧- وجعلت حكومة المملكة المتحدة جميع سجون النساء سجوناً لإعادة الإدماج، ما يمكن من احتجاز السجناء بالقرب من بيوتهم، مع القيام بجميع أنشطة إعادة التأهيل ذات الصلة بالجرائم التي ارتكبتها. كما نشرت حكومة المملكة المتحدة تعليمات محدثة لمراقبة السلوك تتعلق بتقارير ما قبل إصدار العقوبة لضمان أن تُعرض على المحكمة المجموعة الكاملة من الخيارات غير الاحتجازية المتاحة للأفراد؛ وهذا يشمل تقييماً ذاتياً تُسأل فيه المجرمات عما إذا كن من مقدّمات الرعاية الأساسية أو ما إذا كن حوامل أو أنجن خلال الأشهر الستة الأخيرة. وتوفّر أماكن في "وحدات الأمهات والرضع" للسجناء الحوامل أو اللواتي لديهن أطفال تقل أعمارهم عن ١٨ شهراً من أجل السماح لهن بمواصلة رعاية أطفالهن في الحالات التي يعتبر فيها ذلك سبيلاً لخدمة مصالح الطفل الفضلى؛ ويمكن للرضع قضاء بعض الوقت خارج السجن مع أشخاص معينين لرعايتهم.

٣٨- ولا يزال موقف حكومة المملكة المتحدة بشأن الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية يتمثل في أن الأطفال البالغين ١٠ سنوات يستطيعون التمييز بين السلوك السيئ والمخالفات الخطيرة وينبغي مساءلتهم عن أفعالهم. غير أن احتجاز الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و١٧ سنة لا يزال يشكل خياراً من خيارات الملاذ الأخير.

٣٩- وفي ويلز، يتضمن تنقيح عام ٢٠١٦ لقانون الصحة العقلية لعام ١٩٨٣ (قانون الممارسة في ويلز) إشارة محددة إلى الالتزام بالحد من اللجوء إلى إيداع الأطفال في أماكن الاحتجاز لدى الشرطة عند احتجازهم بموجب قانون الصحة العقلية وبمواصلة الاستثمار في توفير خدمات الصحة العقلية للمحتجزين في أوضاع آمنة. وأُطلق المشروع الريادي الخاص بالمرأة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بتمويل من حكومة ويلز، من أجل توفير الخدمات للنساء اللاتي يتعاملن مع نظام القضاء الجنائي في ويلز.

#### آيرلندا الشمالية

٤٠- شكّل قانون (آيرلندا الشمالية ل) عام ٢٠١٥ بشأن العدالة تعديلاً كاملاً للأهداف القانونية لنظام قضاء الأحداث لكي تعكس مبدأ "مصلحة الطفل الفضلى" بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وشكل استخدام الاحتجاز السابق للمحاكمة للأطفال أحد الاعتبارات الرئيسية التي راعتها "دراسة النطاق" التي أجريت بشأن الأطفال في نظام العدالة. ولا يوجد أي حل بسيط للمشكلة، إذ ليس لها سبب جذري وحيد؛ بل مجموعة من الأسباب المتنوعة من بينها التأخر في معالجة القضايا، وعدم وجود بدائل عملية للإيواء في المجتمع المحلي، وضرورة تنقيح الأحكام التشريعية. ويجري النظر في معالجة كل مسألة من هذه المسائل بغية استخدام الاحتجاز كملاذ أخير.

#### اسكتلندا

٤١- عدد السجناء في اسكتلندا أخذ في الاستقرار وقد استمر في الانخفاض خلال السنوات القليلة الماضية. وتواصل دائرة السجون الاسكتلندية الاستثمار في تحديث منظومة السجون وتنفيذ خططها للتغيير التحويلي التي تؤكد على بناء نهج محور الشخص وأساسه الموجودات بغية الاستثمار في خدمات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. والحكومة الاسكتلندية ملتزمة بالحد من استخدام السجن مدد قصيرة من خلال زيادة استخدام أحكام قوية تقضي بخدمة المجتمع.

٤٢- وأعلنت الحكومة الاسكتلندية عن قرار بناء سجن وطني جديد للنساء في الموقع الحالي لسجن 'كورنتون فيل' (HMP Cornton Vale) وما يصل إلى خمس وحدات صغيرة للاحتجاز على صعيد المجتمعات المحلية في أنحاء اسكتلندا. كما قدمت الحكومة الاسكتلندية إلى هيئات العدالة المحلية مزيداً من التمويل لتطوير خدمات العدالة للمرأة على صعيد المجتمعات المحلية. واستحدث قانون (اسكتلندا) للقضاء الجنائي لعام ٢٠١٦ حكماً سيُلزم دائرة السجون الاسكتلندية بسؤال السجناء عما إذا كانوا والدين أو أوصياء على أطفال. وإذا كان الأمر كذلك، وجب في هذه الحالة طلب معلومات من الوالد تساعد دائرة السجون الاسكتلندية في تعيين شخص يحدد الطفل اسمه ليقدّم إليه خدمات الرعاية (بموجب قانون (اسكتلندا ل) شؤون الأطفال والأحداث لعام ٢٠١٤).

٤٣- وعند النظر في إمكانية إيداع طفل في مكان إيواء آمن، يتعين على أخصائي اجتماعي رئيسي أن يحدّد أهداف وغايات هذه العملية وفقاً لتقييم سلوك الطفل واحتياجاته، وقدرة المنشأة المعنية على تلبية هذه الأهداف والغايات. ويرمي إيداع الأطفال في مراكز الإيواء الآمنة إلى إعادة تأهيلهم وكذلك، عند الاقتضاء، إلى حماية الجمهور، ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا عند استيفاء معايير شتى. ولا يجري احتجاز أي طفل في اسكتلندا يقل عمره عن ١٦ سنة في سجن. ولا يخضع على الإطلاق الأحداث الموجودون في مؤسسات الرعاية الآمنة للحبس الانفرادي.

٤٤ - وأعلنت الحكومة الاسكتلندية في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أنه سيجري تقديم مشروع قانون خلال الدورة البرلمانية الحالية لرفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية من ٨ سنوات إلى ١٢ سنة، مع توفير الضمانات المناسبة فيما يتصل بمسائل مثل أخذ عينات الطب الشرعي وإدارة المخاطر. وسيوائم هذا القانون الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية مع الحد الأدنى لسن المقاضاة في اسكتلندا.

### إمكانية اللجوء إلى القضاء

#### إنكلترا وويلز

٤٥ - جرى في عام ٢٠١٣ إصلاح نطاق نظام المساعدة القانونية المدنية في إنكلترا وويلز بموجب قانون عام ٢٠١٢ للمساعدة القانونية وإصدار الأحكام القضائية ومعاقبة المجرمين. ولا تزال المساعدة القانونية متاحة في حالة أخطر القضايا (مثل الحالات التي تتعرض فيها حياة الأشخاص أو حريتهم للخطر، أو التي يواجهون فيها خطر فقدان منازلهم، أو حالات العنف المنزلي أو الحالات التي قد يؤخذ فيها الأطفال إلى مؤسسات الرعاية). أما التمويل الخاص بالحالات الاستثنائية فقد يتاح فيما يتعلق بالمسائل التي تقع عموماً خارج نطاق المساعدة القانونية. وقد يتاح هذا التمويل في الحالات التي يشكل فيها عدم تقديم المساعدة القانونية خرقاً لحقوق الطرف المدعي بموجب الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو بموجب قانون الاتحاد الأوروبي (أو عندما يكون من المناسب تقديم التمويل في ضوء وجود احتمال حدوث انتهاك)، رهناً باستيفاء معياري الإمكانات والأسس الموضوعية. وفي الحالات التي يلتمس فيها اللجوء الأطفال المهاجرون أو اللاجئون الذين يطلبون الإذن بالبقاء في المملكة المتحدة، تتاح المساعدة القانونية لمن يستوفون معياري الإمكانات والأسس الموضوعية. وفي حالات الهجرة الأخرى، يستطيع وصي أو مستشار آخر تقديم بعض المساعدة في ملء الاستمارات وشرح المصطلحات وتوفير الدعم العاطفي. ويمكن لدوائر الخدمات الاجتماعية الوصول إلى دليل إلكتروني لمقدمي خدمات المساعدة القانونية، تديره وكالة المساعدة القانونية، وهو ما يساعد في ضمان حصول طفل غير مصحوب على الخدمات التي يحتاج إليها. وقد التزمت حكومة المملكة المتحدة بمراجعة الأحكام المتعلقة بالمساعدة القانونية الواردة في قانون عام ٢٠١٢ للمساعدة القانونية وإصدار الأحكام القضائية ومعاقبة المجرمين وذلك في غضون ٣ إلى ٥ سنوات من بدء تنفيذها، أي بحلول عام ٢٠١٨. وسترشد هذه المراجعة في توقيتها وشكلها على وجه التحديد بتقييم حكومة المملكة المتحدة لمدى وصول الإصلاحات إلى حالة مستقرة وبالبحوث والأدلة التي ستقدمها الحكومة والجهات صاحبة المصلحة بشأن آثار الإصلاح. وتواصل حكومة المملكة المتحدة رصدها عن كثر للتأثير المترتب على أي تغييرات من أجل كفالة حصول الأطفال على المساعدة القانونية عند الاقتضاء.

٤٦ - وتتيح حكومة المملكة المتحدة إمكانية اللجوء بفعالية إلى المحاكم والهيئات القضائية عن طريق نظام للإعفاء من الرسوم حتى لا يُحرم من يعجزون عن دفع الرسوم من اللجوء إلى القضاء. وهذا النظام موجّه للاستجابة لاحتياجات المنتمين إلى الأسر المعيشية الضعيفة المحدودة الدخل التي تتلقى بعض المستحقات من الدولة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، أعلنت حكومة المملكة المتحدة عن إجراء استعراض في مرحلة ما بعد التنفيذ لعملية استحداث رسوم محاكم

العمل في جميع أنحاء المملكة المتحدة. وشمل هذا الاستعراض، الذي نُشر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، إجراء بحث لتأثير الرسوم فيما يتعلق بالخصائص المشمولة بالحماية بموجب قانون المساواة لعام ٢٠١٠. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أعلنت حكومة المملكة المتحدة عن إجراء مراجعة لرسوم طلبات الاستئناف المقدمة إلى دائرة الهجرة واللجوء. وستنظر المراجعة في هذه الرسوم إلى جانب الرسوم التي تتقاضاها المحاكم الأخرى، وسيوضع في الاعتبار فيها السياق الأوسع نطاقاً لتمويل النظام على وجه الإجمال.

اسكتلندا

٤٧- في اسكتلندا، يحافظ نظام المساعدة القانونية على نطاقه الواسع وتحكمه مسألة الطلب. فجميع المؤهلين للاستفادة يحصلون على المساعدة القانونية، بمن فيهم الأطفال الذين يمكنهم الحصول عليها فيما يتعلق بالمجموعة الواسعة ذاتها من المسائل التي يستفيد بشأنها البالغون من هذه المساعدة ما دامت لديهم القدرة على إعطاء التوجيهات لمحام. وستكفل الأحكام الواردة في قانون (اسكتلندا ل) القضاء الجنائي لعام ٢٠١٦ أن يكون لكل شخص محتجز في مركز من مراكز الشرطة الحق في التشاور في سرية مع محام وفي أن يكون المحامي حاضراً أثناء المقابلة، وهذا ينطبق أيضاً على من يحضرون المقابلة طواعية في الحالات التي يُشتبه فيها في ارتكابهم جريمة. والتزمت الحكومة الاسكتلندية في برنامجها لعام ٢٠١٥ بإلغاء رسوم محاكم العمل بمجرد أن يتضح كيف سيعمل نظام نقل الصلاحيات والمسؤوليات.

## باء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

٤٨- كانت المملكة المتحدة هي أول بلد يعد خطة عمل وطنية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وأول بلد أيضاً يقوم بمراجعتها وتحديثها في أيار/مايو ٢٠١٦. واتخذت حكومة المملكة المتحدة تدابير ملموسة لتعزيز الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال قانون عام ٢٠١٥ لمكافحة الرق المعاصر، وإدخال تعديلات على قانون الشركات لعام ٢٠٠٦، وتقديم الإرشادات إلى قطاعات محددة. كما تواصل حكومة المملكة المتحدة تشجيع اعتماد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان اعتماداً واسع النطاق وتشجيع التعاون بين الحكومة ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني في تلك العملية.

٤٩- وفي اسكتلندا، تتضمن خطة العمل الوطنية الاسكتلندية لحقوق الإنسان التزاماً بوضع خطة عمل منسقة في اسكتلندا لإعمال مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، استناداً إلى خطة العمل الوطنية للمملكة المتحدة. وقد جرى نشر تقييم وطني للأساس المرجعي.

### إصلاحات نظام الرعاية الاجتماعية<sup>(٢٩)</sup>

٥٠- يشكل قانون إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية لعام ٢٠١٢ وقانون إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية والعمل لعام ٢٠١٦ محورين أساسيين لاستراتيجية حكومة المملكة المتحدة. وتريد حكومة المملكة المتحدة أن يكون نظام الجزاءات المتعلقة بالحصول على المستحقات

واضحاً وعادلاً وفعالاً في تعزيز السلوكيات الإيجابية وهي تُبقي سياستها قيد الاستعراض المستمر لضمان تلبيتها لتلك الأهداف. ويشمل تبسيط وإصلاح نظام الرعاية الاجتماعية، في جملة تدابير، استحداث نظام "الاثتمان الشامل" إلى جانب إلغاء ستة مصادر سابقة للدعم المالي مع استحداث نظام للدفع مرة واحدة شهرياً في حالة ذوي الدخل المحدود بغض النظر عما إذا كانوا يعملون أم لا. وتعتمد الاستراتيجية، بوسائل منها إعمال الجزاءات المتعلقة بالحصول على المستحقات إعمالاً يُنفذ عند الاقتضاء، إلى تشجيع من يستطيعون أن يعملوا على إيجاد عمل والاحتفاظ به وعلى زيادة إيراداتهم بدلاً من الاعتماد على المستحقات. ولا يُطلب من أصحاب الطلبات لمساعدتهم على الاستعداد للعمل أو إيجادهم سوى استيفاء متطلبات معقولة تأخذ في الاعتبار ظروفهم وقدراتهم الفردية، بما في ذلك الأوضاع الصحية والإعاقة ومسؤوليات الرعاية. ويجري شرح هذه المتطلبات بوضوح والاتفاق عليها مع أصحاب الطلبات.

### مكافحة الفقر<sup>(٣٠)</sup>

٥١ - تشكل معالجة مشكلة فقر الأطفال وحرمانهم ومسألة توفير العدالة الاجتماعية الحقيقية أولوية بالنسبة إلى حكومة المملكة المتحدة. وفي نهاية المطاف، يشكل العمل أفضل وسيلة للخروج من رقة الفقر، وهذا النهج ناجح كما يدل على ذلك تسجيل ارتفاع قياسي في معدل العمالة في المملكة المتحدة. ومن خلال الأحكام الواردة في قانون إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية والعمل لعام ٢٠١٦، استحدثت حكومة المملكة المتحدة تدابير قانونية جديدة ستحفز الإجراءات المتعلقة ببطالة الوالدين وبالتحصيل العلمي للأطفال - وهما المجالان اللذان يُجدثان أكبر فارق في حياة الأطفال المحرومين وأسرهم. وستستفيد الورقة الخضراء القادمة المتعلقة بالعدالة الاجتماعية من هذه التدابير وستقدم مزيداً من المعلومات عن نهج حكومة المملكة المتحدة لمعالجة مشكلة الحرمان. وتقوم حكومة المملكة المتحدة باتخاذ إجراءات محددة الأهداف لمساعدة الأشخاص على الدخول في صفوف العمالة وعلى التقدم في مجال العمل وخفض التكاليف الأساسية للمعيشة (وذلك بوسائل منها، على سبيل المثال، زيادة الأجر المعيشي الوطني والإعفاءات الضريبية الشخصية).

٥٢ - وفي آيرلندا الشمالية، وضعت السلطة التنفيذية برنامجاً لمدفوعات الرعاية الاجتماعية التكميلية بغية مساعدة الفئات أثناء انتقالها إلى نظام الرعاية الاجتماعية الجديد. وخصصت السلطة التنفيذية في آيرلندا الشمالية مبلغ ٥٠١ مليون جنيه إسترليني لمجموعة متنوعة من خطط التخفيف من الحاجة؛ وعلى سبيل المثال، سيتاح الدعم المالي للأشخاص ذوي الإعاقة، ولمن يقدمون الرعاية إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وللأسر التي لديها أطفال. ويتطلب قانون فرص الحياة لعام ٢٠١٠ أن تنشر السلطة التنفيذية في آيرلندا الشمالية استراتيجية بشأن فقر الأطفال وأن تقدم تقريراً سنوياً عنها وأن تراجعها وتنقحها مرة كل ثلاث سنوات. وتهدف الاستراتيجية الحالية، التي نشرت في آذار/مارس ٢٠١٦، إلى خفض عدد الأطفال الذين يعانون من الفقر وإلى الحد أيضاً من تأثير الفقر على الأطفال. ووُضع منذ عام ٢٠١٣ "برنامج لتحديث البيانات المتعلقة بالمستحقات" بغرض كفالة حصول كل فرد وأُسرة معيشية على جميع مستحقات الضمان الاجتماعي التي من حق الأفراد وأسرهم الحصول عليها.

٥٣ - وفي اسكتلندا، استثمرت الحكومة الاسكتلندية مبلغ ٢٩٦ مليون جنيه إسترليني في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ لدعم الأشخاص عن طريق الصندوق الاسكتلندي للرعاية الاجتماعية،

ومدفوعات السكن القائمة على أساس السلطة التقديرية، وخطة المجلس لخفض الضرائب وأنشطة أخرى مثل خدمات الدعم لأغراض المشورة ونشاط الدعوة. وبالإضافة إلى ذلك، أُتيح أكثر من ١٠٠ مليون جنيه إسترليني في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لمواصلة الإنفاق على هذه المبادرات. وتقوم "خطة العمل لجعل اسكتلندا أكثر إنصافاً" التي وضعتها الحكومة الاسكتلندية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ على خمسة طموحات رفيعة المستوى من أجل الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٣٠، وهي: جعل اسكتلندا أكثر إنصافاً للجميع؛ وإنهاء فقر الأطفال؛ وضمان انطلاقة قوية لجميع الشباب؛ وجعل الحياة المهنية أكثر إنصافاً؛ وجعل مرحلة الشيخوخة فترة ازدهار. وتشمل إجراءات هذه الخطة ما يلي: فرض واجب اجتماعي - اقتصادي جديدة على السلطات العامة؛ والتعهد بالتزامات بتشجيع أوضاع العمل الجيدة والمرنة؛ وإنشاء صندوق جديد ميزانيته ٢٩ مليون جنيه إسترليني (١٢,٥ مليون جنيه منها من أموال أوروبية) بغية دعم المجتمعات المحلية والقطاع الثالث في مجال وضع نهج جديدة ومبتكرة لمعالجة مشكلة الفقر.

٥٤- وفي ويلز، تشتمل أولويات حكومة ويلز لمعالجة مشكلة فقر الأطفال على بناء اقتصاد قوي يدعم خطة مكافحة الفقر، وتقليص البطالة، وزيادة المهارات، والحد من الفوارق في النتائج الصحية والتعليمية المسجلة (من خلال تحسين نتائج الفئات الأشد حرماناً)، ودعم الأسر المعيشية في مسعاها إلى زيادة دخلها. وأنشئ "تحالف ويلز لمواجهة الفقر الغذائي" بدعم من حكومة ويلز، لتحقيق أهداف منها زيادة مستوى استهلاك الوجبات المدرسية المجانية.

### تعزيز المساواة بين الجنسين، وحقوق المسنين، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

#### سد الفجوة في الأجور بين الجنسين<sup>(٣١)</sup>

٥٥- بلغت الفجوة في الأجور بين الجنسين في المملكة المتحدة حالياً أدنى مستوياتها على الإطلاق، إذ تبلغ نسبتها ١٨,١ في المائة. وتشتمل تدابير التصدي لهذه الفجوة على إجراءات للإبلاغ عن الفجوة في الأجور بين الجنسين ستنطبق على أرباب العمل الذين لديهم أكثر من ٢٥٠ موظفاً، حيث ستغطي نحو نصف مجموع القوة العاملة. وسيكون مطلوباً من منظمات وضع المقاييس نشر ما يلي: متوسط الفجوة في الأجور بين الجنسين؛ والفجوة الوسيطة في الأجور بين الجنسين؛ ومتوسط الفجوة والفجوة الوسيطة في العلاوات بين الجنسين؛ ونسب المستخدمين الذكور والإناث الذين حصلوا على علاوة؛ والفئات الرعية للمرتبات. ويتعين على المنظمات نشر هذه المقاييس سنوياً.

٥٦- وفي آيرلندا الشمالية، تسري الاستراتيجية الحالية للمساواة بين الجنسين خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٦. وتنص المادة ١٩ من قانون العمل (لآيرلندا الشمالية) لعام ٢٠١٦ على وجوب أن ينشر أرباب العمل معلومات عما إذا كانت توجد أي تفاوتات في الأجور بين الجنسين من موظفيهم. وفي الحالات التي يحدّد فيها وجود فجوات في الأجور بين الجنسين، يكون مطلوباً من رب العمل نشر خطة عمل لإزالتها.

٥٧- وفي اسكتلندا، انخفضت الفجوة في الأجور بين الجنسين من العاملين بدوام كامل من ٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٦. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، خفضت الحكومة الاسكتلندية العتبة المحددة للمؤسسات العامة المدرجة للإبلاغ عن الفجوة

في الأجور بين الجنسين ولنشر البيانات المتعلقة بالمساواة في الأجور والفصل المهني، وذلك بتزليلها من تلك التي لديها أكثر من ١٥٠ موظفاً إلى تلك التي لديها أكثر من ٢٠ موظفاً.

٥٨- وفي ويلز، استحدثت حكومة ويلز نظاماً قوياً لإلزام القطاع العام بواجب معالجة الفوارق في الأجور والتوظيف، وبخاصة تحديد الفوارق في الأجور بين الجنسين، تحقيقاً للمساواة. ويتعين على جميع أرباب العمل في القطاع العام في ويلز الإبلاغ سنوياً عن أوجه التفاوت في الأجور ومعالجة مشكلة الفوارق في التوظيف أو الأجور.

#### حقوق المسنين

٥٩- وسعت حكومة المملكة المتحدة، في جملة تدابير، نطاق الحق في طلب الاستفادة من نظام العمل المرن ليشمل جميع المستخدمين المؤهلين، واستحدثت إجراء التسجيل التلقائي في نظام للمعاشات التقاعدية في مكان العمل. ويعطي قانون الرعاية لعام ٢٠١٤ الأولوية لمسألتي الاستقلالية والرفاه، ويمنح الأشخاص قدرًا أكبر من اختيار ومراقبة نظام رعايتهم. ويعمل تحالف العمل من أجل كبار السن، وهو شراكة بين منظمات المجتمع المدني ومنظمات القطاعين العام والخاص، من أجل إيجاد سبل جديدة للمساعدة في تحسين حياة أشد المسنين حرماناً ومنع حدوث الحرمان في المراحل المتأخرة من الحياة. كما تواصل المملكة المتحدة المشاركة بشكل بناء في المناقشات الدولية بشأن حقوق المسنين، بما في ذلك تلك التي تدور حول وضع أي معايير أخرى ممكنة.

٦٠- وفي آيرلندا الشمالية، يتمتع المسنون بالحماية بموجب القوانين المحلية المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ والمادة ٧٥ من قانون آيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨. وتحرص وزارة الصحة على أن تستند أي معايير خاصة بالمسنين ورعايتهم يجري وضعها أو تنقيحها إلى قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٦١- وفي اسكتلندا، يساعد الصندوق الاسكتلندي للرعاية الاجتماعية ذوي الدخل المنخفض المحتاجين للمساعدة من أجل تجاوز أزمة أو حالة طوارئ أو من أجل الاستقرار أو البقاء في منازلهم في الحالات التي يوجد فيها احتمال لأن يحتاج شخص ما للذهاب إلى مؤسسات الرعاية. ويقتضي قانون (اسكتلندا ل) عام ٢٠١٤ بشأن الهيئات العامة (العمل المشترك) الإدماج المحلي لخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية للبالغين بغية ضمان حصول المستفيدين من الخدمات على الرعاية والدعم الملائمين، مهما كانت احتياجاتهم. وستركز الاستراتيجية الوطنية الثالثة لفترة الثلاث سنوات المتعلقة بالخرف التي وضعتها الحكومة الاسكتلندية على جملة أولويات منها ضمان إجراء التشخيص المبكر لمزيد من الأشخاص.

٦٢- وفي ويلز، يبرز "إعلان حقوق المسنين" الحقوق القائمة التي يتمتع بها بالفعل المسنون قانونياً، بما في ذلك بموجب قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ وقانون المساواة لعام ٢٠١٠.

#### حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٦٣- إن حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بتمكين جميع الأشخاص ذوي الإعاقة من تحقيق إمكاناتهم وطموحاتهم. وثمة مجموعة واسعة من البرامج والمبادرات المتصلة بالعمالة متاحة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في مزاولة عملهم، بما في ذلك تزويدهم بالمساعدة في التكاليف



الإضافية التي يواجهها الأشخاص الذين تؤثر حالتهم الصحية أو إعاقاتهم في الطريقة التي يمارسون بها عملهم. واشتملت إصلاحات نظام الرعاية الاجتماعية منذ عام ٢٠١٢ على تدابير ترمي إلى ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الدعم الذي يحتاجون إليه. وعلى سبيل المثال: يُعفى أصحاب الطلبات الضعفاء من شرط سقف المستحقات. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، ستواصل حكومة المملكة المتحدة كذلك الوفاء بالتزامها القانوني بزيادة المستحقات لتلبية الاحتياجات الإضافية لذوي الإعاقة، هي ومستحقات مقدمي الرعاية، تماشياً مع الزيادة في الأسعار. ونشرت حكومة المملكة المتحدة ورقة خضراء بشأن العمل والصحة والإعاقة، وتسعى إلى زيادة تحسين الدعم المتصل بمزاولة العمل المقدم إلى الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تقليص الفجوة المتصلة بالإعاقة في مجال العمالة بمقدار النصف في المدى الأطول. وأمرت حكومة المملكة المتحدة أيضاً بإجراء استعراض مستقل لمساعدة من يعانون من مشاكل الصحة العقلية على التقدم في مكان العمل.

٦٤- وفي آيرلندا الشمالية، ترمي استراتيجية السلطة التنفيذية (للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣) وخطة عملها (للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦) بشأن التوحد إلى تحسين أوضاع حياة الأشخاص المصابين بالتوحد وأسرههم. وتوشك على الانتهاء عملية إخراج من طالت فترة إقامتهم في المستشفيات من مرضى الصحة العقلية الذين يعانون صعوبات في التعلم من المستشفيات وإعادة إدماجهم في المجتمع؛ وتبين الأدلة بوضوح أنه قد تحسنت كثيراً نوعية حياة من أُعيد إدماجهم في المجتمع. ويوفر "مخطط العمل لخدمات النقل المتصلة بالإعاقة" خدمات النقل الفردية المتخصصة للأشخاص الذين يستوفون معايير العضوية والذين يجدون صعوبة في استخدام نظام النقل العام.

٦٥- وفي اسكتلندا، نشرت الحكومة الاسكتلندية في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ خطتها الجديدة لتوفير الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، المسماة "اسكتلندا أكثر إنصافاً للأشخاص ذوي الإعاقة" التي ترمي إلى إزالة الحواجز التي قد يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في الحصول على العمل وفي الاستمرار فيه وفي تطوير حياتهم المهنية. وتقوم الحكومة الاسكتلندية أيضاً بوضع إطار لدعم الأطفال ذوي الإعاقة وأسرههم، وهي ملتزمة بضمان إتاحة فرصة الحصول على عمل مُرضٍ لكل شخص يرغب في العمل. وتشمل التدابير المتخذة لزيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في القوى العاملة ما يلي: استراتيجية اسكتلندا لتوظيف الشباب؛ والاستراتيجيات المتعلقة بالتوحد وبصعوبات التعلم ونموذج التوظيف المدعم.

٦٦- وفي ويلز، يتمثل هدف إطار عمل حكومة ويلز المتعلق بالعيش المستقل (الذي نُشر في عام ٢٠١٣ وهو حالياً قيد الاستعراض) في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ويلز وتمكينهم من المشاركة الكاملة في المجتمع.

### الحقوق النقابية

٦٧- استُحدث قانون النقابات لعام ٢٠١٦ بغرض تحديث إطار المملكة المتحدة لعلاقات العمل. وأتى هذا القانون، في جملة تدابير، بمتطلبات بشأن عتبات التصويت الدنيا (بلوغ نسبة المشاركة ٥٠ في المائة في جميع عمليات التصويت المتعلقة بشن الإضراب، واشتراط التصويت بنسبة ٤٠ في المائة لصالح الإضراب فيما يتعلق بفئات محددة من الخدمات العامة المهمة). ولا يهدف

أي من الإصلاحات الواردة في هذا القانون إلى حظر الإضرابات بل بدلاً من ذلك إلى ضمان ألا تجري الإضرابات إلا بناء على قرار واضح وإيجابي لمن يحق لهم التصويت. وعلاوة على ذلك، يمنع قانون (تعزير) النقابات وعلاقات العمل لعام ١٩٩٢ التمييز لأسباب تتعلق بالعضوية النقابية.

## الإسكان

### مكافحة التشرد

٦٨- في إنكلترا، يوفر الجزء ٧ من قانون الإسكان لعام ١٩٩٦ شبكة أمان قوية للأسر المعيشية الضعيفة المعرضة لخطر التشرد. ويجب على السلطات المحلية أن تكفل إتاحة المشورة والمعلومات مجاناً بشأن التشرد والوقاية منه لأي شخص في المقاطعة الخاضعة لها، وأن توفر السكن للأسر المعيشية المستحقة التي تشردت لأسباب خارجة عن إرادتها والتي تحتاج إلى المساعدة على سبيل الأولوية. وزادت حكومة المملكة المتحدة التمويل لبرامج مكافحة التشرد إلى ١٤٩ مليون جنيه إسترليني حتى فترة السنتين ٢٠١٩/٢٠، بما في ذلك: برنامج ميزانيته ٢٠ مليون جنيه إسترليني لعمليات التدخل السريع من أجل الحيلولة دون تشرد الأشخاص المعرضين لخطره؛ و ١٠ ملايين جنيه إسترليني لدعم ١ ٥٠٠ إلى ٢ ٠٠٠ شخص لديهم احتياجات معقدة (مثل إدمان المخدرات ومشاكل بشأن الصحة العقلية) من أجل كسر حلقة التشرد.

٦٩- وفي اسكتلندا، ومنذ عام ٢٠١٢، يحق الحصول على سكن مستقر لجميع من تعتبرهم السلطات المحلية مشردين لأسباب خارجة عن إرادتهم. وعلاوة على ذلك، يحق قانوناً لأي شخص يعاني من التشرد أو يواجه خطر التعرض له الحصول على حد أدنى من السكن المؤقت والمشورة والمساعدة من السلطات المحلية. وركزت الحكومة الاسكتلندية على النهج الكلي المتمحور حول الأشخاص والمسّمى "خيارات السكن" من أجل الوقاية من التشرد، والذي يعطي الأولوية للتدخل المبكر ويستكشف جميع خيارات الحيازة الممكنة. ويحدد نظام (اسكتلندا ل) عام ٢٠١٤ بشأن (السكن غير المناسب ل) الأشخاص المشردين الخطوط العريضة لمعايير السكن الذي لا يكون مناسباً للأسر المعيشية التي لديها أطفال وللنساء الحوامل ما لم تكن ثمة ظروف استثنائية.

٧٠- وفي ويلز، فرض قانون (ويلز ل) عام ٢٠١٤ بشأن الإسكان على السلطات المحلية واجبات ترمي إلى المساعدة في وقاية جميع الأشخاص المستحقين من الوقوع في التشرد بغض النظر عن تركيبة أسرهم أو ظروفهم الشخصية. وأعدت إرشادات منقحة لدعم تنفيذ الواجبات الجديدة. وخلال الفترة ٢٠١٥/١٦، قُدم مبلغ إضافي قيمته ٥,٦ ملايين جنيه إسترليني من خلال منحة الوقاية من التشرد من أجل مساعدة السلطات المحلية في تنفيذ الواجبات الجديدة. واستُحدث قانون (ويلز ل) عام ٢٠١٦ بشأن استئجار المساكن لجعل استئجار المساكن أيسر وأسهل.

### الغجر والرحل

٧١- يوجد لدى المملكة المتحدة إطار قانوني قوي وراسخ يحمي جميع الأشخاص، بمن فيهم الغجر والرحل، من التمييز العنصري وغيره من أشكال التمييز.

٧٢- والسلطات المحلية مسؤولة عن توفير عدد كاف من المواقع للغجر والرحل من خلال نظام التخطيط. ويجب على السلطات المحلية أن تجري تقييماً موضوعياً لاحتياجات الرحل الخاضعين لولايتها وأن تعرض قدرماً مناسباً من المواقع على مدى خمس سنوات لتلبية احتياجاتهم. وفي تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أعلنت حكومة المملكة المتحدة عن تعزيز برنامج الملكية المشتركة والمساكن المعقولة التكلفة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ بمبلغ إضافي قيمته ١,٤ مليار جنيه إسترليني. وسيجري تمويل مواقع الرّحل عن طريق عنصر الإيجار المعقول التكلفة من هذا البرنامج.

٧٣- وفي آيرلندا الشمالية، تعترف "استراتيجية المساواة العرقية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥" بأنه قد يلزم وجود برامج عمل محددة لمواجهة التحديات والمخاطر الخاصة التي تواجهها جماعات معينة مثل الرّحل والروما الآيرلنديين. وتحدد الهيئة التنفيذية للإسكان في آيرلندا الشمالية وتدير احتياجات الرّحل في مجال السكن من خلال "التقييم الشامل لاحتياجات الرّحل في مجال السكن".

٧٤- وفي اسكتلندا، خصصت الحكومة الاسكتلندية أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ للمنظمات العاملة مع العجر/الرّحل، ونشرت معايير الجودة الدنيا لمواقع العجر/الرّحل والحقوق والمسؤوليات الأساسية لمستأجري هذه المواقع. ويفرض قانون (اسكتلندا ل) عام ٢٠٠١ بشأن السكن واجباً قانونياً على السلطات المحلية بأن تعد استراتيجية محلية للإسكان مدعومة بتقييم لمستوى توفير السكن والخدمات ذات الصلة.

٧٥- وفي ويلز، يفرض قانون (ويلز ل) عام ٢٠١٤ بشأن الإسكان واجبات على السلطات المحلية ترمي إلى ضمان توفير مواقع للعجر والرّحل بغية تلبية الاحتياجات المحددة في التقييمات المتعلقة بتوفير السكن للعجر والرّحل. ويشمل ذلك ضرورة إيجاد مواقع للإقامة والعبور تستوفي المعايير المحسنة الواردة في توجيهات حكومة ويلز بشأن تصميم مواقع العجر والرّحل. ومنذ عام ٢٠١٢، استثمرت حكومة ويلز ١٢ مليون جنيه إسترليني تقريباً لفتح موقعين جديدين وتوسيع خمسة مواقع أخرى وترميم مواقع أخرى كثيرة من خلال تمويل من برنامج المنح المخصصة لمواقع العجر والرّحل. كما نشرت الحكومة توجيهات بشأن تحسين نتائج الخدمات الصحية والدعم التعليمي المقدمين إلى العجر والرّحل.

### حماية حقوق الطفل<sup>(٣٢)</sup>

#### إنكلترا

٧٦- تواصل التشريعات والسياسات القائمة تفعيل الحقوق والالتزامات الواردة في اتفاقية حقوق الطفل ويولّى الاعتبار لهذه الاتفاقية عند وضع تشريعات أو سياسات جديدة. ويلزم قانون شؤون الطفل لعام ١٩٨٩ جميع المحاكم بأن تجعل رفاه الطفل اعتبارها الأول عند معالجة أي مسألة تتعلق بتنشئته. ويكون لجميع الأطفال المشمولين بدعاوى متعلقة بالرعاية الحق في أن يمثلهم وصي ومحام. وتوجد أيضاً محاكم متخصصة معنية بالاحتياجات التعليمية الخاصة للنظر في قضايا الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، وإجراءات شاملة لتقديم الشكاوى في الحالات التي يشعر فيها الطفل بعدم الارتياح، على سبيل المثال، من حالة رعايته أو تعليمه. وأتى قانون الطفل والأسرة لعام ٢٠١٤ بقدر أكبر من الاستقلالية لمفوض شؤون الطفل في إنكلترا الذي يمكنه حالياً أن يقدم المشورة والمساعدة إلى فرادى الأطفال الذين يتلقون رعاية اجتماعية أو الذين يعيشون بعيداً عن منزلهم، وأن يرصد فعالية إجراءات الشكاوى وخدمات الدعم المتاحة للأطفال.

٧٧- ومنذ عام ٢٠١١، تقلصت الفجوة في التحصيل بين التلاميذ المحرومين وأقرانهم في المرحلة الرئيسية الثانية (١١ سنة من العمر) والمرحلة الرئيسية الرابعة (١٦ سنة من العمر). كما أن العلاوة الخاصة بالتلاميذ، التي بلغت قيمتها ٢,٥ مليار جنيه إسترليني في عام ٢٠١٦، توّفر للمدارس أموالاً إضافية لزيادة مستوى اكتساب التلاميذ المحرومين لجميع القدرات. وزودت حكومة المملكة المتحدة مؤسسة هبات التعليم بمبلغ ١٣٧ مليون جنيه إسترليني لتوسيع قاعدة الأدلة المتعلقة بأفضل الوسائل لزيادة مستوى تحصيل التلاميذ المحرومين وإحالة هذه المعلومات إلى المدارس.

٧٨- ولا تتغاضى حكومة المملكة المتحدة عن أي عنف ضد الأطفال ولديها قوانين واضحة لمواجهةته. ولكن ينبغي ألا يلاحق الوالدان جنائياً بسبب توجيه ضربة خفيفة للطفل بغية ضبط سلوكه. ولا يتاح الدفاع بذريعة "التأديب المعقول" إلا عندما يتعلق الأمر بتهمة الضرب العادي؛ ولا يمكن الاستفادة منه عندما يُتهم شخص ما بالاعتداء الذي يتسبب في ضرر بدني فعلي أو خطير لطفل ما أو عندما يُتهم بالقسوة في معاقبته.

#### آيرلندا الشمالية

٧٩- نشرت وزارة الصحة في آذار/مارس ٢٠١٦ توجيهات محدّثة بشأن سياسة حماية الطفل بعنوان "التعاون من أجل حماية الأطفال والأحداث في آيرلندا الشمالية". وتوفر هذه التوجيهات إطاراً إقليمياً لحماية الأطفال والأحداث، يشمل المجموعة الكاملة للأنشطة المتعلقة بتعزيز الحقوق والوقاية والتدخل المبكر والحماية لصالح القطاعات القانونية والخاصة والمستقلة والاجتمعية والخيرية والدينية والتطوعية. وتهدف "استراتيجية شؤون الأطفال والأحداث" التي وضعتها السلطة التنفيذية في آيرلندا الشمالية إلى تحقيق نتائج أفضل للأطفال والأحداث؛ وتيسير التعاون على نحو أفضل فيما بين جميع الهيئات ذات الصلة والجهات المعنية صاحبة المصلحة؛ وكفالة تنفيذ الأنشطة والبرامج والسياسات تنفيذاً أفضل. ويقدم قانون (آيرلندا الشمالية ل) عام ٢٠١٦ بشأن معالجة مشكلة التسلط بين التلاميذ في المدارس تعريفاً موحداً للتسلط؛ وهو يُلزم جميع المدارس بأن تسجل مركزياً حوادث التسلط ودوافعه ونتائجه؛ ويُلزم مجلس المحافظين بأن يتولى جمعياً مسؤولية وضع سياسات وإجراءات مكافحة التسلط في المدارس وتنفيذها ورصدها واستعراضها بشكل دوري.

٨٠- ويوجب قانون (آيرلندا الشمالية ل) عام ٢٠١٦ بشأن الاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقة على هيئة التعليم مراعاة آراء الطفل عند اتخاذ قرارات بشأن احتياجاته التعليمية الخاصة. كما أنه يمنح حقوقاً جديدة للأطفال الذين تجاوزوا سن التعليم الإلزامي، إذ يعترف بتزايد استقلاليتهم. وهذا يشمل الحق في الوساطة والحق في الاستئناف.

٨١- ويتواءم القانون المتعلق بالعقوبة البدنية مع القانون المماثل في إنكلترا وويلز منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ووُضعت أيضاً تشريعات ومعايير لضمان حظر العقوبة البدنية في دور الأطفال ومراكز الرعاية النهارية وأماكن حضارة الأطفال. وتشتمل التدابير الرامية إلى تعزيز الأبوة الإيجابية وتشجيع أشكال التأديب البديلة على نشر كتيبات إعلامية توفر المشورة والدعم وجهات اتصال مفيدة للوالدين ومقدمي الرعاية.

## اسكتلندا

٨٢- ويفرض قانون (اسكتلندا ل) عام ٢٠١٤ بشأن الأطفال والأحداث واجبات محددة على الوزراء الاسكتلنديين بأن ينظروا في الخطوات التي قد تضمن تحسين أو زيادة تأثير اتفاقية حقوق الطفل في اسكتلندا؛ وبأن يعززوا الوعي والفهم العامين لحقوق الطفل؛ وبأن يقدموا تقارير إلى البرلمان الاسكتلندي كل ثلاث سنوات عن التقدم المحرز وعن خططهم لفترة السنوات الثلاث التالية. كما يوجب هذا القانون على مجموعة واسعة من السلطات العامة، بما في ذلك السلطات المحلية والمجالس الصحية، أن تقدم تقارير كل ثلاث سنوات عن الخطوات التي اتخذتها في تلك الفترة لضمان تحسين أو زيادة تنفيذ مقتضيات اتفاقية حقوق الطفل. والأحكام الواردة في هذا القانون، عندما يُبدأ في تنفيذها، ستحوّل لمفوض شؤون الأطفال والأحداث في اسكتلندا صلاحية إجراء تحقيقات بالنيابة عن فرادى الأطفال.

٨٣- وأطلقت الحكومة الاسكتلندية مبادرة "التحدي الاسكتلندي لمشكلة التحصيل الدراسي" للمساعدة في تحقيق الإنصاف في النتائج التعليمية، مع التركيز بشكل خاص على سد فجوة التحصيل الدراسي المتصلة بالفقر. ويدعمها في ذلك الصندوق الاسكتلندي لدعم التحصيل العلمي الذي تبلغ ميزانيته ٧٥٠ مليون جنيه إسترليني، والذي يوجه دعمه في الوقت الراهن إلى المدارس والسلطات المحلية التي لديها أكبر الأعداد من التلاميذ الذين يعيشون في مناطق تعاني أشكالا متعددة من الحرمان، وسيقدم اعتباراً من الموسم الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ دعماً إضافياً إلى المدارس على أساس عدد التلاميذ المستحقين للحصول على الوجبات المدرسية المجانية، سيستفيد منه نحو ٩٥ في المائة من المدارس في اسكتلندا. وتدفع الحكومة الاسكتلندية الرسوم الدراسية للطلاب المتفرغين المستحقين الاسكتلنديين والمنتمين إلى الاتحاد الأوروبي الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي الاسكتلندية للحصول على أول شهادة وطنية عليا أو على أول شهادة جامعية. والمنح الدراسية والقروض الطلابية متاحة لضمان تمكين الطلاب الاسكتلنديين في مرحلة التعليم العالي من إعالة أنفسهم، كما توجد ضمانات بحد أدنى من الدخل يوفر الدعم المالي المعيشي لأفقر الأسر المعيشية.

٨٤- وتحظر القوانين القائمة في اسكتلندا معاقبة الأطفال بالرج أو الضرب على الرأس أو باستخدام أداة. ولا تزال الحكومة الاسكتلندية تعارض العقاب البدني للأطفال، ولكنها لا تعتمد تقديم تشريعات لإلغاء جميع أشكال الدفاع القانوني عن التأديب المعقول ولحظر العقاب البدني، قد تؤدي إلى احتمال ملاحقة الوالدين جنائياً بسبب الضرب الخفيف لأبنائهم.

## ويلز

٨٥- يفرض إجراء (ويلز ل) عام ٢٠١١ بشأن حقوق الأطفال والأحداث على وزراء ويلز واجب مراعاة اتفاقية حقوق الطفل عند ممارسة مهامهم. ويحدد مخطط حقوق الطفل لعام ٢٠١٤ الترتيبات التي وضعتها حكومة ويلز للائتمثال لهذا الواجب، بما في ذلك إجراء تقييم لأثر حقوق الطفل.

٨٦- ونُشر في عام ٢٠١٤ المقترح المعنون "إعادة كتابة المستقبل: زيادة مستوى الطموح والتحصيل في مدارس ويلز"، وهو يحدد ما يمكن أن تقوم به المدارس، بالتعاون مع الوالدين/مقدمي الرعاية، من أجل إزالة العوائق التي تواجه الأطفال المنتمين إلى الأوساط

المحرومة. ويقدم نظام منح التلاميذ المحرومين الدعم المالي إلى المدارس لمساعدتها في معالجة آثار الفقر على التحصيل العلمي ولدعم الأطفال المستفيدين من الرعاية. وفي الموسم الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦، استُحدث نظام المنح للتلاميذ المحرومين في السنوات المبكرة وذلك لدعم المعلمين المستحقين الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٤ سنوات. وفي عام ٢٠١٤، نشرت حكومة ويلز المبادرة المعنونة "الترحال معاً"، وهي مجموعة من الموارد الرامية إلى تشجيع إدماج ثقافة العجر والرحل في المناهج الدراسية الوطنية في ويلز.

٨٧- وحكومة ويلز ملتزمة بأن تدعم، على أساس التوافق بين جميع الأحزاب، نصاً تشريعياً سيزيل ذريعة التأديب المعقول. وسيشكل النص التشريعي المقترح جزءاً من مجموعة تدابير أوسع نطاقاً لتعزيز الأبوة الإيجابية. ويهدف النص إلى دفع عجلة التغيير، ولكنه سيعمل بالموازاة مع أساليب الأبوة الإيجابية والدعم.

### تعزيز الرعاية الصحية<sup>(٣٣)</sup>

٨٨- لا تزال إسهامات دائرة الصحة الوطنية خدمة عامة متاحة لجميع السكان المستحقين، على أساس الحاجة وليس على أساس القدرة على دفع مقابل. وقد جاء قانون الرعاية الصحية والاجتماعية لعام ٢٠١٢ بواجبات قانونية لمراعاة ضرورة الحد من أوجه انعدام المساواة من حيث الاستفادة من خدمات دائرة الصحة الوطنية. وقد تحسنت النتائج الصحية مثل العمر المتوقع عند الولادة في حالة جميع فئات السكان؛ ورغم أن أوجه انعدام المساواة لا تزال قائمة في مجال الرعاية الصحية، فقد تحقّق بعض النجاح في تقليص الفجوة الصحية فيما يتعلق بوفيات الأطفال وأمراض القلب التاجية والسرطان. ووضعت حكومة المملكة المتحدة أيضاً في عام ٢٠١٢ استراتيجية للوقاية من الانتحار، مدعومة بمبلغ ١,٥ مليون جنيه إسترليني من أجل إجراء بحوث جديدة، وهي تنفّذ حالياً التوصيات الصادرة عن المبادرة المستقلة للصحة العقلية المعنونة "نظرة استشرافية لخمس سنوات" والرامية إلى خفض معدل الانتحار الوطني بنسبة ١٠ في المائة بحلول الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١، وإلى تنفيذ الخطط المتعددة الوكالات للوقاية من الانتحار في دوائر الصحة الوطنية المحلية بحلول عام ٢٠١٧. وستستثمر حكومة المملكة المتحدة مبلغاً إضافياً قدره ١,٤ مليار جنيه إسترليني بحلول عام ٢٠٢٠ لتحسين خدمات الصحة العقلية للأطفال والمراهقين. ومن حق السجناء أن يتلقوا من دائرة الصحة الوطنية رعاية صحية وخدمات تعادل في نطاقها وجودتها ما يحصل عليه الناس في المجتمع، بما في ذلك ما يتعلق بمشاكل الصحة العقلية، مع توفير الرعاية والعلاج وفقاً للاحتياجات السريرية. وتوفر دوائر الاتصال والتحويل خدمات التدخل المبكر من أجل الأفراد من جميع الأعمار عندما يدخلون لأول مرة في ساحة نظام القضاء الجنائي، كما تقدم هذه الدوائر معلومات إلى صناعات القرار في نظام القضاء الجنائي عند إصدار أحكام على الأشخاص المحالين إليها. وتعمل دوائر الاتصال والتحويل في مراكز الشرطة والمحاكم في نصف إنكلترا وهي تساعد السلطات القضائية في إحالة الجناة المعرضين للخطر إلى أنسب مكان للعلاج وقت إدانتهم، وهو ما قد يشمل العلاج المجتمعي وليس في مكان الاحتجاز.

٨٩- وفي آيرلندا الشمالية، يوفر إطار للصحة العامة بعنوان "جعل الحياة أفضل" توجيهات للإجراءات الرامية إلى تحسين الرعاية الصحية وتقليص الفوارق الصحية. ويقوم هذا الإطار على أساس عدد من استراتيجيات تعزيز الرعاية الصحية وخطط العمل المتعلقة، على سبيل المثال،

بإساءة استعمال التبغ والكحول والعقاقير وأولويات صحية أخرى. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أصدرت وزارة الصحة "توجيهات للمهنيين الصحيين والاجتماعيين بشأن إنهاء الحمل"<sup>(٣٤)</sup>. وترمي هذه التوجيهات إلى تنوير مهنيي الرعاية الصحية والاجتماعية الممارسين بشأن القانون الذي يؤطر لإنهاء الحمل في آيرلندا الشمالية. وينظر وزير الصحة والعدل في إصدار توصيات ترمي إلى تحسين رعاية ودعم النساء في الظروف المحددة التي يكون قد أُجري فيها تشخيص يكشف عن إصابة الجنين بتشوهات قاتلة. وحظي قانون (آيرلندا الشمالية ل) لعام ٢٠١٦ بشأن القدرة العقلية بالموافقة الملكية في أيار/مايو ٢٠١٦؛ وشرعت وزارة الصحة في العمل المتعلق بتنفيذه.

٩٠- وفي اسكتلندا، يستطيع أي شخص مقيم بصفة قانونية في اسكتلندا أن يسجل نفسه في عيادة طبيب عام للحصول على الخدمات الطبية العامة التي تقدمها دائرة الصحة الوطنية. وتشتمل التدابير التي اتخذتها الحكومة الاسكتلندية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الفوارق الصحية على الاستثمار في الإسكان المعقول التكلفة، وتقديم الوجبات المدرسية المجانية ومواصلة الالتزام بالوصفات الطبية المجانية، وتقديم الخدمات التساهلية المتعلقة بالسفر والرعاية الشخصية المجانية، إلى جانب اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة استهلاك الكحول، والحد من معدلات التدخين، وتشجيع الحياة النشطة والتغذية السليمة، والاستثمار من أجل تحسين خدمات الصحة العقلية. وفي عام ٢٠١١، أطلقت الحكومة الاسكتلندية الاستراتيجية الاسكتلندية للتوحد، التي أعيدت صياغتها في شكل نهج قائم على النتائج المتحققة يشمل أربع نتائج رئيسية تهدف إلى ضمان تمتع الأشخاص المصابين بالتوحد بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها جميع المواطنين. وفي عام ٢٠١٣، أطلقت الحكومة الاسكتلندية استراتيجية "مفاتيح الحياة" التي تركز على الحد من أوجه انعدام المساواة التي يواجهها الأشخاص الذين يعانون صعوبات في التعلم. وخصصت الحكومة الاسكتلندية مبلغ ١٥٠ مليون جنيه إسترليني للاستثمار في تحسين الصحة العقلية، وهي تضع حالياً استراتيجية جديدة للصحة العقلية، ستحدد رؤية للسنوات العشر المقبلة وكيفية تحقيق تحول في الخدمات. وتقوم الحكومة الاسكتلندية بتنفيذ قانون (اسكتلندا ل) عام ٢٠١٥ بشأن الصحة العقلية وستشجع البيانات المستقلة بشأن نشاط الدعوة والتقدم المتحقق، إلى جانب اتباع نهج قائم على الحقوق في التوجيهات القانونية المتعلقة باستخدام تشريعات الصحة العقلية. ومولت دائرة السجون الاسكتلندية تدريب الموظفين المقيمين في مجال التعامل مع السجناء ذوي السلوك الصعب والاضطرابات في الشخصية، وتُشغّل دائرة الصحة الوطنية مجموعة لتقديم الخدمات داخل منشآت السجون في اسكتلندا تضم مزيجاً من الأطباء النفسانيين الشرعيين والأطباء النفسانيين العاميين للبالغين المداومين. كما تقدم عدة وكالات من القطاع الثالث قدر إضافي من الخدمات والدعم إلى السجناء الذين لديهم مشاكل تتعلق بالصحة العقلية. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أطلقت دائرة السجون الاسكتلندية استراتيجيتها الجديدة للوقاية من الانتحار بعنوان "تكلم معي"، التي تهدف إلى تمكين جميع نزلاء السجون من العمل سوياً لتحديد الأشخاص المعرضين للخطر، وتبادل المعلومات وتشجيع هؤلاء الأشخاص "المعرضين للخطر" على قبول المساعدة والدعم.

٩١- وفي ويلز، التزمت حكومة ويلز بجعل احتياجات الأشخاص ذوي الخصائص الحمية وحقوقهم ومساهماتهم في صلب تصميم وتنفيذ جميع الخدمات العامة، ولا سيما خدمات الرعاية الصحية والصحة العقلية. وستقدم تقارير سنوية بشأن الأهداف المتوخاة. وقد فرض

قانون (ويلز ل) عام ٢٠١٤ بشأن الخدمات الاجتماعية والرفاه واجبات على أي شخص يمارس مهام بموجب هذا القانون مراعاة اتفاقية حقوق الطفل ومبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن. وفي عام ٢٠١٥، أعلنت حكومة ويلز عن استثمار قدره ٧,٦٥ ملايين جنيه إسترليني سنوياً في خدمات الصحة العقلية للأطفال والمراهقين. وهي استراتيجية مدتها ١٠ سنوات لتحسين الصحة العقلية والرفاه وتحسين الرعاية والعلاج المقدمين إلى الأشخاص الذين يستخدمون خدمات الصحة العقلية وإلى مقدمي الرعاية والأسر.

### تعزيز التنمية الخارجية<sup>(٣٥)</sup>

٩٢- المملكة المتحدة ملتزمة بتقديم ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. وتشكل الأهداف العالمية، التي توجد في صلب استراتيجية المملكة المتحدة للمعونة، التزاماً بتحقيق تحسينات كبيرة وقابلة للقياس في مجال حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتوجد مجموعة من برامج المعونة تحمي وتعزز حقوق الإنسان في مجالات مثل النساء والبنات، والصحة، والسلام والأمن والعدالة.

## خامساً- الأقاليم التابعة للتاج البريطاني وأقاليم ما وراء البحار

٩٣- إن الإطار القانوني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة التمييز في الأقاليم التابعة للتاج البريطاني وأقاليم ما وراء البحار<sup>(٣٦)</sup> لا يزال إلى حد كبير كما عُرض في الوثيقة الأساسية لعام ٢٠١٤<sup>(٣٧)</sup>. ويرد أدناه موجز للتطورات الرئيسية الحاصلة منذ عام ٢٠١٢.

### الأقاليم التابعة للتاج البريطاني

٩٤- يضم برنامج غيرنزي للمساواة والحقوق حالياً عدداً من مسارات العمل المحددة المتعلقة بمسائل منها الإعاقة والإدمان، والصحة العقلية، وإجازة الوالدية المشتركة، والشيخوخة. واستُحدث في عام ٢٠١٦ قانون بشأن زواج المثليين لمنح هذا الزواج في غيرنزي الحقوق والمسؤوليات ذاتها القائمة في حالة الزواج بين رجل وامرأة، فضلاً عن إجازة الأمومة والتبني القانونية. وفي عام ٢٠١٦، أخذت سارك بقانون جديد لشؤون الطفل يحدد مسؤوليات الوالدين وغيرهما ممن يرعون الأطفال وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل.

٩٥- وفي عام ٢٠١٤، جرى توسيع نطاق البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ليشمل جزيرة مان. وأُحرز خلال عام ٢٠١٦ تقدم في تطبيق أحكام قانون جزيرة مان لعام ٢٠٠٦ بشأن التمييز على أساس الإعاقة. وفي عام ٢٠١٦ أيضاً، اعتمدت جزيرة مان ووضعت موضع التنفيذ القانون (المعدل) للزواج والشراكة المدنية لعام ٢٠١٦ الذي يسمح للأزواج من الجنس نفسه بالزواج وللأزواج من الجنسين بإقامة شراكات مدنية. وقُدّم إلى تينوالد (برلمان جزيرة مان) مشروع قانون شامل بشأن المساواة، يستند بشكل وثيق إلى قانون المساواة لعام ٢٠١٠.

٩٦- وفي عام ٢٠١٤، جرى توسيع نطاق كل من اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة والبروتوكول



الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية ليشمل جيرسي. واستحدثت حكومة جيرسي قانون (جيرسي ل) عام ٢٠١٣ بشأن التمييز، وهو قانون يحظر التمييز على أساس بعض الخصائص الحميمة، التي تشمل حتى الآن العرق، ونوع الجنس، والميل الجنسي، وتغيير نوع الجنس، والحمل، والأمومة. وفي عام ٢٠١٥، استحدثت جيرسي سياسة جديدة بشأن "جريمة الكراهية"، تركز بدرجة أكبر على جميع الجرائم المبلغ عنها المحتمل أن يكون الدافع وراء ارتكابها هو العداوة أو التحيز القائم على عرق الشخص أو دينه أو ميله الجنسي أو إعاقته أو نوع جنسه.

## أقاليم ما وراء البحار

٩٧- لا تزال حكومة المملكة المتحدة تتوقع من أقاليم ما وراء البحار أن تتقيد بمعايير حقوق الإنسان الأساسية ذاتها التي تتقيد بها المملكة المتحدة. وأُحرز تقدم مطرد منذ عام ٢٠١٢، ولكن حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار تعترف بأنه يلزم مزيد من العمل والدعم لتحقيق هذا الطموح. وحتى الآن، جرى توسيع نطاق واحدة أو أكثر من معاهدات الأمم المتحدة التالية ليشمل معظم أقاليم ما وراء البحار المأهولة: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وجرى توسيع نطاق جميع هذه المعاهدات الست ليشمل جزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجزر تركس وكايكوس. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، جرى توسيع نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليشمل أنغويلا وجزر كايمان. وخلال اجتماع المجلس الوزاري السنوي المشترك لأقاليم ما وراء البحار المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اتفقت حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار على العمل سوياً من أجل إحراز تقدم في توسيع نطاق معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الست المشار إليها أعلاه وإجراء مراجعة للتحفظات المتبقية باسم أقاليم ما وراء البحار. وسيجري القيام بمزيد من العمل المشترك من أجل مواصلة تطوير قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أقاليم ما وراء البحار، وفقاً لمبادئ باريس، ومن أجل تعزيز فهم الالتزامات الدولية المشتركة في مجال حقوق الإنسان.

٩٨- وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أعلنت حكومة المملكة المتحدة عن قرارها بعدم إعادة توطين الشاغوسيين في إقليم المحيط الهندي البريطاني على أساس إمكانية القيام بذلك، ومصالح الدفاع والأمن، وتكلفة ذلك على دافعي الضرائب البريطانيين. ونظرت حكومة المملكة المتحدة بعناية في الجوانب العملية لإقامة جماعة صغيرة نائية على الجزر المنخفضة وفي التحديات التي قد تواجهها أي جماعة من هذا القبيل. وبدلاً من ذلك، ستسعى حكومة المملكة المتحدة إلى دعم إدخال تحسينات على أساليب عيش الشاغوسيين في المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها حالياً وستخصص مبلغاً يقارب ٤٠ مليون جنيه إسترليني على مدى السنوات العشر المقبلة لتحقيق هذا الهدف.

*Notes*

- <sup>4</sup> [http://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/TreatyBodyExternal/countries.aspx](http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/countries.aspx)
- <sup>5</sup> [http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session13/GB/UKMidTermReport\\_Aug2014.doc](http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session13/GB/UKMidTermReport_Aug2014.doc)
- <sup>6</sup> ICERD, ICCPR, ICESCR, CAT, CEDAW, CRC, CRPD.
- <sup>7</sup> OPCAT, ICCPR-OP2, CRC-OP-AC, CRC-OP-SC, CEDAW-OP, CRPD-OP.
- <sup>8</sup> UPR recommendations 110.4, 110.6–110.8, 110.11–110.13, 110.30, 110.31.
- <sup>9</sup> UPR recommendations 110.1, 110.5, 110.26.
- <sup>10</sup> UPR recommendation 110.48.
- <sup>11</sup> UPR recommendations 110.14–110.19, 110.20–110.26, 110.28.
- <sup>12</sup> UPR recommendation 110.3.
- <sup>13</sup> UPR recommendations 110.33, 110.67, 110.68.
- <sup>14</sup> 18 November 2016.
- <sup>15</sup> As at 26 January 2017.
- <sup>16</sup> UPR recommendations 110.29, 110.74.
- <sup>17</sup> UPR recommendations 110.32, 110.39, 110.44, 110.46, 110.49, 110.50, 110.53, 110.66, 110.102, 110.103, 110.116.
- <sup>18</sup> Pages 36–38 of CD2014.
- <sup>19</sup> UPR recommendation 110.61.
- <sup>20</sup> UPR recommendation 110.92.
- <sup>21</sup> UPR recommendations 110.40, 110.51, 110.69–110.71.
- <sup>22</sup> UPR recommendations 110.72–110.76, 110.99.
- <sup>23</sup> UPR recommendations 110.43, 110.59, 110.60, 110.90, 110.91.
- <sup>24</sup> UPR recommendations 110.58, 110.118–110.121.
- <sup>25</sup> UPR recommendation 110.83.
- <sup>26</sup> UPR recommendations 110.54–110.57.
- <sup>27</sup> UPR recommendation 110.122.
- <sup>28</sup> UPR recommendations 110.86–110.89, 110.94–110.96.
- <sup>29</sup> UPR recommendation 110.42, 110.101.
- <sup>30</sup> UPR recommendation 110.41.
- <sup>31</sup> UPR recommendations 110.40, 110.52, 110.62–110.65.
- <sup>32</sup> UPR recommendations 110.9, 110.10, 110.38, 110.78–110.80, 110.106.
- <sup>33</sup> UPR recommendation 110.102.
- <sup>34</sup> UPR recommendation 110.77.
- <sup>35</sup> UPR recommendation 110.129.
- <sup>36</sup> UPR recommendations 110.2, 110.45.
- <sup>37</sup> Respectively pages 115–147, and 40–115 of CD2014.